الرتبة والصدارة في تراكيب بعض الأساليب اللغوية

إعداد: د. محمد علي الزائدي•

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين

أما بعد، فإن مجالات الدرس اللغوي قد اتسعت وتنوعت، وذلك لكثرة خصائص اللغة التي مازالت تفتح مسالكا واتجاهات للنظر فيها، ومن هذه الخصائص أنظمة التراكيب التي تحدد مجالات العناصر اللغوية المكونة للجملة وأنظمة ربطها التي تنضبط بوظائف نحوية أو دلالية تؤديها؛ لتُسهم في إبراز مقاصد الكلام، وهي تمثل العلاقات اللغوية داخل جملتها.

والرتبة من العلاقات اللغوية التي تقوم بالربط بين عناصر الجملة وتنظمها في ترتيب معين، وتوضح الحيز الذي هو مخصص للمفردة داخل هذا النظام، وهي من العلاقات المهمة في تحديد دلالة الجملة، ونظام الجملة يسير تحت تأثير عدة قرائن تتظافر في إظهار الغرض من الإخبار، وهذه القرائن لا تسلم للرتبة أوضاعها الأصلية، بل تتدخل في تغيير مواقع العناصر، فلذلك كان مجال دراسة الرتبة متنوعا ويحمل كثيرا

• عضو هيأة تدريس بقسم اللغة العربية كلية الآداب – الخمس/ جامعة المرقب.

من المسائل، مع أن الأوائل لم يفردوا أبوابا مخصوصة لدراسة الرتبة، ولكنهم درسوها تحت باب التقديم والتأخير، وتناولوا ما تعلق بها من أغراض ودلالات وغيرها، وشملت دراستهم مسائل الرتبة دراسة مسائل الصدارة المتعلقة ببعض الأدوات اللغوية.

وفي هذه الورقات أحاول الوقوف على مفهوم الرتبة ومفهوم الصدارة والوقوف على العلاقة بينهما من خلال دراسة بعض الأساليب اللغوية التي تشتمل على عناصر لغوية لها حق الصدارة في جملتها.

واتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، لدراسة العلاقة بين ظاهرة الصدارة وظاهرة الرتبة، وبيان تأثير الصدارة في نسق تركيب الجملة.

وعلى هذا فقد جاء البحث مقسما على النحو الآتي:

التمهيد، وفيه بيان نظام الجملة العربية ونسقها.

الرتبة، وحاولت أن أبين فيه مفهوم الرتبة عند علماء العربية الأوائل والمتأخرين.

الصدارة، وجاء هذا المطلب لبيان مفهوم الصدارة في النحو العربي، وبيان دخولها تحت مفهوم الرتبة.

الأدوات التي لها صدر الكلام، وفيه دراسة موجزة لبعض الأساليب اللغوية التي حاولت فيها الوقوف على نقاط العلاقة بين الرتبة والصدارة، وقد اشتمل على المسائل الأتية:

أدوات الشرط

ما النافية

لا النافية

لام الابتداء

السين

الخاتمة

مصادر ومراجع البحث

تمهيد

تخضع الجملة في اللغة العربية لنظام ونسق تتكوّن عليه وتسير بضوابطه، وهذا النظام هو المسؤول عن شكلها وظهورها مرتبة على حسب أحكامه وقواعده، وهذا النسق يشكل العلاقة بين أركان الجملة، ليتكون ائتلافا وارتباطا بين عناصرها، والعلاقة هذه علاقة معنوية تقوم بوظيفة الربط الإسنادي بين أركان الجملة الواحدة، متضمنة الموقع الأصلي للكلمة، وعلاقة الإسناد علاقة ذات طابع تركيبي اندماجي ينتج عنها دلالة مفهومة من مضمون التأليف[1]، فـ(قام أحمد) لا تفهم دلالة كل كلمة مستقلة عن أختها عند النظر إلى قصد الإخبار، بل تُؤدي دلالة مضمونها (وقوع قيام أحمد)، فهي علاقة بنيوية داخلية تؤدي مدلولها باندماج أفرادها إسنادا، وهذه العلاقة ليست كفيلة وحدها

(1) ينظر دلائل الإعجاز (شاكر): 413.

بإظهار مدلول المتكلم، بل تكون بمصاحبة عدة قرائن، مثل نوع الكلمة وتصريفها وعلامتها الإعرابية وغيرها، وهذا ما أشار إليه د. تمام حسان بـ(تظافر القرائن)[1].

إن عملية الإسناد تمثل المرحلة الأولى لتكوين الجملة وتحديد نوعها، ثم تتلاحق باقي القرائن لإظهار الدلالات المرادة[2]، وقد تناولت كتب النحو مسائل الإسناد في الجملة العربية، وتقسيمه إلى مسند ومسند إليه، لبيان الكيفية التي تتكون فيها الجملة تحت ضوابطه، فعملية الإسناد تكون ضابطة لأساس التركيب، وهي أيضا تخضع لضوابط أخرى تشكل القرائن الدلالية للجملة مثل الرتبة وأمن اللبس وغيرها، ونظر النحاة إلى مكونات الجملة فقسموها إلى عمدة وفضلة، وفرقوا بين أنواع العمدة التي تشكل أساس التركيب للجملة، فكان المسند إليه أقوى من المسند، ومرجع اعتبار هذه القوة إلى مسألة العمل والتأثير، وأيضا يمكن النظر إليها باعتبار أسباب تأسيس الكلام، فالمسند إليه تكوّن الكلام به وله، فلذلك اتسعت هذه الفكرة في نظر النحاة، والتمسوا لها حلولا تكفل انضمام كل كلام ذي فائدة تحت أسس هذه العملية، فكان الكلام لا يكون أساسه إلا من اسمين أو اسم وفعل، فمدار الفائدة لا يخرج عن الإسناد، فالمسند والمسند إليه لا يستغني أحدهما عن الآخر[3]، فابتكروا فكرة التقدير وعللوا بالحذف والإضمار، وقد قامت عند بعض النحاة نظرات تخالف ما بنوا عليه أصول قواعدهم، من ذلك ما ذهب إليه أبو طلحة من أن الكلمة المفردة قد تؤدي وظيفة الإفادة فتكون كلاما، وذلك مثل (نعم) و(لا) في الجواب، فقد تحصل بهما الفائدة منفردتين[4]، وكذلك ما ذهب إليه الفارسي من أن الحرف

(1) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 192.

(2) ينظر نظام الربط والارتباط : 161.

(3) ينظر الكتاب: 23/1.

(4) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 298، وتوضيح المقاصد: 270/1.

مع الاسم في أسلوب النداء قد يحصل به فائدة[1]، ولكن النحاة رفضوا هذه الآراء، وبينوا أنها لا تخرج عن الأسس الموضوعة لتكوين الجملة، وحُملت على ذلك، بل إن هذه الآراء مع رسوخ أصحابها إلاّ أنها لم تلق قبولا، ولم تحمل على أنها آراء لغوية ذات خلاف معتبر[2].

ويضبط التركيبَ في الجملة معياران، الأول معيار القواعد النحوية، والثاني المعيار الدلالي، ويتوافق المعياران في إخراج الجملة، فتشترط قواعد التركيب على المتكلم عدم المخالفة، وتشترط الدلالةُ أمنَ اللبس، والجانب الدلالي يُفسح للمتكلم أن يتنقل بين تراتيب تسمح بها القواعد النحوية، وذلك لإظهار دلالات لا تتأتى بالسير على أصل الترتيب، مثل تقديم الخبر والمفعول وغيرها، وإنما كان التوسع الحركي في اللفظ من أجل المعاني، وقد يكون هذا التغيير لازما كما يقع لما هو له الصدارة أو ما هو محكوم بعود الضمير.

والدرس النحوي قد وضع اهتمامه بما يخدم إظهار دلالات النص، فكانت دراسة قواعد التركيب قد نالت نصيبا وافرا؛ لأنها مدار فهم الدلالات، فتشعبت دراساتها وفصلت، وكما كان للقواعد النحوية شأن كبير من الدراسات كانت دراسات أخرى قد اعتنى بها الدرس النحوي، فكانت فكرة دراسة روابط الجملة، بداية من فكرة الإسناد، وفكرة العامل إلى العلاقات التي تربط عناصر التركيب وتنظمها، وقد قسمها النحاة إلى قرائن لفظية ومعنوية[3].

(1) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 52/1.
(2) ينظر بناء الجملة العربية (محمد حماسة): 36-37.
(3) ينظر اللغة العربية مبناها ومعناها: 190 وما بعدها.

الرتبة

الرتبة من القضايا التي اعتنى بها الدرس اللغوي، وذلك على المستوى النحوي والدلالي والبلاغي، وكانت تفهم قديما من خلال دراسة مسائل التقديم والتأخير ومسائل عود الضمير في تراكيب الجمل ودلالاتها، وقد تناولتها كثير من مصادر النحو العربي، واشتملت بعض أبواب النحو على كثير من مسائلها، متباينة فيما بينها في عرضها، فمنهم من أوجز واكتفى بإشارات، ومنهم من بسط القول وأمعن النظر في دقائقها، وقد كان كتاب سيبويه متضمنا على نصوص وإشاراته حول هذه المسائل، ومن ذلك هذا النص "وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم."[1] فنجد أن هذا النص قد وضع معالم مجملة لهذه المسألة على الجانب التركيبي الذي ينتمي إلى علم النحو، وأيضا الجانب الدلالي، وابن جني قد أولى هذه المسائل اهتماما، فقد عقد لها فصلا في الخصائص بين فيه كثيرا من أحكام التقديم والتأخير[2]، والجرجاني يعطي قضية الرتبة اهتماما دلاليا، فيقول: " فمتى ثبتَ في تقديمِ

(1) الكتاب: 34/1، وانظر: 1/ 202=203 .

(2) ينظر 2/ 384 وما بعدها.

المفعولِ مَثلاً على الفِعل في كثيرٍ من الكلامِ، أَنَّه قد اخْتُصَّ بفائدةٍ لا تكونُ تلك الفائدةُ معَ التأخيرِ"[1] .

والنحاة عند تناولهم هذه القضية كان تركيز دراساتهم على البنية التركيبية، مع أنهم أشاروا في كثير من الأحيان إلى الأغراض الدلالية، أما ما عرضه الجرجاني فهو إظهار البناء الدلالي للتراكيب، وبيان الأحكام البيانية التي من شأنها توضيح الفروق الدلالية بين صور وأنماط التراكيب النحوية.

ومسائل الرتبة تدور تأثرا بقضية العامل[2]، فقد يمتنع تغير بعض مواضع الكلمات للخوف من خروجها عن مدار تأثير العامل، ويظهر خروج تأثير العامل على معموله في مسألة امتناع تقدم الفعل على فعله العامل فيه؛ وذلك لدخوله في دائرة تأثير عامل آخر وهو الابتداء، قال أبو الحسن الوراق: "فَإِن قَالَ قَائِل: الْمَفْعُول إِذا تقدم على الْفِعْل بَقِي مَفْعُولا، وَالْفَاعِل إِذا تقدم على الْفِعْل خرج من أَن يكون فَاعِلا وارتفع بِالِابْتِدَاءِ؟

فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن الْمَفْعُول إِذا تقدم على الْفِعْل فَلَيْسَ ثمَّ عَامل آخر يُوجب نصب الْمَفْعُول، فَيجب أَلا يخرج عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَال التَّأْخِير، وَأما الْفَاعِل فَإِنَّهُ إِذا تقدم على الْفِعْل أمكن أَن يقدر لَهُ عَامل غير الْفِعْل، وَهُوَ الِابْتِدَاء وَعَمله رفع، كعمل الْفِعْل فِي

(1) دلائل الإعجاز(شاكر): 110 .

(2) قضية العامل من القضايا التي نالت اهتمام النحاة القدماء، وهي من قضايا الخلاف بين المحدثين، والنحاة المحدثين الذين تأثروا بالمنهج الوصفي قد أهملوا هذه القضية، باعتبار أنها قامت على تصورت عقلية، [ينظر النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي: 147] ، ويقول تمام حسان: "... وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة... " اللغة العربية مبناها ومعناها: 207.

الْفَاعِل، فَلَمَّا كَانَ الِابْتِدَاء سَابِقًا لذكر الْفِعْل، وَجب أَن يعْمل فِيهِ، وَأما الْمَفْعُول إِذا تقدم على الْفِعْل فَلَيْسَ ثمَّ قبله عَامل لَفْظِي وَلَا وهمي غير الْفِعْل الَّذِي قدم قبله، إِذْ خلا ذَلِك الْفِعْل من ضمير، وَلَا سَبِيل إِلَى ضمير حَتَّى يرجع إِلَى مَذْكُور قبله، فرتبة الْمَفْعُول بَاقِيَة مَعَ التَّقْدِيم لما ذَكرْنَاهُ، ورتبة الْفَاعِل ذَاهِبَة مَعَ التَّقْدِيم من أجل الِابْتِدَاء الَّذِي لَا يظْهر لَهُ عَامل لَفْظِي. "[1] ومن ذلك أيضا عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، ومثلوا لذلك بـ(كَانَت زيدا الحَّمى تَأْخُذ) فالفصل بـ(زيدا) وهو ليس من معمول كانت، ضعف تأثير كان في معوليها[2].

والغرض من تغيير موقع الكلمة لفظا دلالات لا تتأتى إذا حافظ المتكلم على رتبة الكلمات في الجملة، مع مراعاة أمن اللبس، يقول الدكتور محمد أبو موسى: "يُعدُّ التقديم مظهرًا من مظاهر كثيرة تمثِّل قدرات إبانة، أو طاقات تعبيرية يُديرها المتكلِّم اللَّقِن إدارة حيَّة وواعية، فيسخرها تسخيرًا منضبطًا للبَوْح بأفكاره، وألوان أحاسيسه، ومختلف خواطره، ومواقع الكلمات من الجملة عظيمة المرونة، كما هي شديدة الحساسية، وأيُّ تغيير فيها يُحدِث تغييراتٍ جوهريةً في تشكيل المعاني، وألوان الحسّ، وظلال النفس"[3]، وقد يضبط الرتبة المعيار الدلالي مع جواز الأمر في قواعد النحو، فيُقدم العام على الخاص والمجمل على المفصل، وكذلك تقديم المعطوفات على بعض ومراعاة الترتيب الدلالي في ذلك، وهذا

(1) علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999م : 271.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م : 155/1.

(3) دلالات التراكيب: 170 .

الترتيب الدلالي كان اهتمام من يشتغل ببيان القرآن، فمثال ذلك ما جاء في ملاك التأول" الآية الثامنة من سورة الرعد قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً) (الرعد: 38)، وفي سورة الروم: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ) (الروم: 47) فقدم ذكر الرسل على المجرور في سورة الرعد فقيل: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ)، وورد في سورة الروم بتقديم المجرور فقيل: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ)، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وما روعي فيه؟...، فأقول: إنما قدم المجرور في قوله: (مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ) في سورة الروم لمكان ضميره صلى الله عليه وسلم. أما آية الرعد فموازن لها ومناسب ما تقدمها من قوله تعالى: (وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ) (الرعد: 32) فتأخر الضمير في الآيتين للموازنة والتقابل، والثانية منهما محمولة على الأولى في رعي ما ذكر. "[1]

وقد ذكر ابن القيم هذه الإشارات نقلا عن السهيلي: " قال السهيلي: "وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين" فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقدم ويكون المتكلم ببيانه أعنى.

قال: والجواب أن هذا الأصل يجب الاعتناء به لعظم منفعته في كتاب الله، وحديث رسوله إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما أخر، نحو السميع والبصير والظلمات والنور والليل والنهار والجن والإنس في الأكثر، وفي بعضها الإنس والجن وتقديم السماء على الأرض في الذكر، وتقديم الأرض عليها في بعض الآي، ونحو

(1) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت: 708هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان : 709–711.

سميع عليم، ولم يجيء عليم سميع، وكذلك عزيز حكيم وغفور رحيم، وفي موضع واحد الرحيم الغفور إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر، وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة؛ لأنه كلام الحكيم الخبير"[1]

ومما يراعى في الرتبة أن يقع المفسِّر بعد اللفظ المفسَّر، وذلك مثل ما يقع لبعض المبهمات كالتمييز والموصول، فإنها تقع بعد اللفظ المراد تفسيره بها، أما الضمير فغير ذلك فإنه يقع بعد ما هو معلوم عند السامع، فيراعى فيه الرتبة الدلالية التي قد تخالف الرتبة الوضعية وجوبا، وذلك كقوله تعالى: { 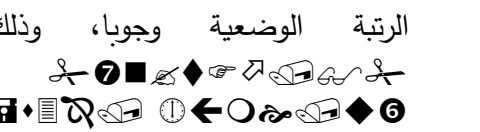 ☎}[2]، ولذلك منع النحاة (ضرب غلامُه زيدًا)، لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، أما قول النابغة:

جزى رَبُّهُ عَنِّي عديَّ بنَ حاتِم ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

فقد تعددت توجيهات هذا البيت حتى يخضع لأصول القواعد النحوية، والإشكال في هذا البيت أن الضمير المضاف إلى الفاعل يعود على المفعول به، وفي هذا النمط من التركيب ينبغي أن يؤخر الفاعل حتى يعود الضمير على متقدم لفظا، ولكن الشاعر أتى به على خلاف ذلك، فجاء الفاعل على أصل وضعه، فصار الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة، ومن النحاة من لم يقبل هذا النمط، كابن هشام الذي جعله من

(1) بدائع الفوائد: 106 .

(2) البقرة : 124.

الضرورة[1]، وقال ابن عصفور: " ولا يجوز شيء من ذلك في حال السعة"[2]، وبعض النحاة لم يقبل هذه على ما جاءت عليه، فابن يعيش جعل عود الضمير على متقدم وهو مصدر "والتقديرُ: جزى ربُّ الجزاء"[3]، ومن النحاة من أعاد الضمير على مذكور متقدم[4]، ويرى ابن جني أن الهاء عائدة على المفعول المتأخر الذكر، ولا ضير في هذه الصورة، فإن كثرة تقديم المفعول على الفاعل في اللغة، حتى صار موضع الفاعل كأنه موضع له، سوغ مثل هذه[5]، أما ابن مالك فقد علل جواز هذه الصورة بعلتين، إحدى العلتين هي السماع، فقد ورد عن العرب مثل هذه، أما الثانية فترجع إلى التلقي النفسي للخبر، قال: "لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل، فإذا افْتُتِح كلامٌ بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير، عُلم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبا، ومفعول إن كان المضاف مرفوعا.

فلا ضرر في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول، كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلي ضمير الفاعل. وكلاهما وارد عن العرب."[6]

وقد بين أهل اللغة الرتب الأصلية لكل عنصر لغوي، فرتبة المبتدأ قبل الخبر، والفعل قبل الفاعل وغيرها، يقول الزركشي "عَلَى النَّحْوِيِّ بَيَانُ مَرَاتِبِ الْكَلَامِ فَإِنَّ مَرْتَبَةَ الْعُمْدَةِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْفَضْلَةِ وَمَرْتَبَةَ الْمُبْتَدَأِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْخَبَرِ وَمَرْتَبَةَ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ مَا

(1) شذور الذهب: 169.
(2) ضرائر الشِّعْر: 210.
(3) شرح المفصل لابن يعيش: 76/1.
(4) ينظر الخصائص: 295/1.
(5) ينظر نفسه .
(6) شرح الكافية الشافية: 2/ 585-586.

يَصِلُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَإِنْ كَانَا فَضْلَتَيْنِ، وَمَرْتَبَةَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَإِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِمَا مَرْتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ وَهُوَ يَعُودُ عَلَى مَا مَرْتَبَتُهُ التَّأْخِيرُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا وَمَرْتَبَةً، وَإِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِمَا مَرْتَبَتُهُ التَّأْخِيرُ، وَهُوَ يَعُودُ عَلَى مَا مَرْتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُقَدَّمًا لَفْظًا مُؤَخَّرًا رُتْبَةً، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ فِي دَارِهِ زَيْدٌ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْخَبَرِ وَمَرْتَبَتُهُ التَّأْخِيرُ، وَلَا يَجُوزُ صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْمُبْتَدَأِ وَمَرْتَبَتُهُ التقديم "[1]، وهذه المواضع قد لا تكون ملزمة لفظا، فيتخير المتحدث الموضع الذي يناسب المعنى فيضع فيه الكلمة.

والرتبة من القرائن التي يقوم عليها نظام التركيب، يقول تمام حسان: " ومعنى أن الرتبة من قرائن المعنى أن موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية"[2]، فلكل عنصر لغوي موقعه داخل التركيب، وقد يتوافق اللفظ مع هذا الموقع، وهذا التوافق قد يكون لازما أو جائزا، وقد لا يكون توافقا مثل ما يقع لما له الصدارة.

فالرتبة النحوية هي موضع العنصر اللغوي في التركيب، ومفهوم الرتبة عند النحاة قديما لا يتعدى ما ذكره إميل يعقوب: "هو الموقع الذكري للكلمة في جملتها، فيقال مثلا رتبة الفاعل التقدم على المفعول، ورتبة المبتدأ التقدم على الخبر"[3]، فعبارة الأوائل (متقدم في اللفظ متأخر في الرتبة) تشير إلى تفرقتهم بين الموقع الأصلي للكلمة وهو رتبتها مع غيرها، وبين الموضع اللفظي الذي يخضع لأحكام نحوية ودلالية، والأوائل عند تعرضهم

(1) البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث: 310 .

(2) البيان في روائع القرآن: 91.

(3) موسوعة النحو والصرف والإعراب: 385 .

لهذه القضية في أبواب النحو أرادوا بها أنها وسيلة لضبط التركيب لفظا ومعنى، وبيان اتساع تأثير العامل النحوي على العناصر اللغوية داخل الجملة.

وعلى هذا المفهوم وأكثر تفصيلا وضع د. تمام حسان مفهوم الرتبة، فقسمها على قسمين: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة، وكان هذا التقسيم مبنيّا على حكم حركة العنصر اللغوي داخل التركيب[1] بين الجواز والوجوب والمنع، و" الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها"[2] فلكل عنصر من عناصر الجملة موضعه، ويرى د. تمام حسان أن الرتبة متصلة بفكرة الحيز، "فإذا وقع أحد العنصرين في حيز الآخر بحسب اللفظ في كل الأحوال فتلك رتبة محفوظة، وإذا وقع في تلك الحيز حكما، أي بحسب الأصل فالرتبة غير محفوظة، أي يمكن أن تتخلف بحسب الدواعي الأسلوبية"[3].

وفكرة الحيز عند د. تمام يمكن أن تفهم من خلال قرينة التضام، فهو يرى أن عملية التركيب في الجملة تكمن في طلب كلمةٍ كلمةً أخرى تقع في حيزها، على سبيل الاتصال بإحدى القرائن، ويفهم الحيز بعلاقة الكلمات داخل التركيب، وهذه العلاقات تتمثل في الافتقار والاختصاص والمناسبة النحوية والمعجمية[4]، فهو بهذه الفكرة أراد أن يخرج من فكرة العامل التي اعتمد عليها أغلب النحاة سابقا[5].

(1) ينظر حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز: 306-307.

(2) البيان في روائع القرآن: 91 .

(3) الخلاصة النحوية: 83 .

(4) الخلاصة النحوية: 80-82.

(5) ينظر نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا: 147.

ويستحق العنصر اللغوي رتبته الحكمية في التركيب لوقوعه تحت تأثير العامل، وإلى ذلك أشار السهيلي عند تعليله رفع المبتدأ، قال: "لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة"[1]، أما الفاعل فعامله لفظيّ بخلاف المبتدأ فالعامل فيه معنوي، ومما تعارف عليه عند النحاة أن العامل اللفظي أقوى، فلذلك اختلف نمط التركيب في المبتدأ عن الفاعل.

الصدارة

الصدارة لغةً من المادة اللغوية (ص د ر) وقد جاءت في معاجم اللغة بعدة معانٍ، منها مقدم الشيء وأوّله، ومنه صدر الإنسان، ويسمى بعض أثواب النساء بـ(الصِّدار)[2]، والصدر الانصراف[3]، ومنه قوله تعالى: {◆❻⍁⑨⇔🕛↖③ 🗐🗭✹☹🖂❍ ✂🖋❷🌫🇽↖◆🖉🖋↗↓ }[4]، "أي: يرجع الرعاء"[5]، وجاء في معجم متن اللغة: "الصدارة: التقدم"[6].

ومصطلح الصدارة بمفهومه عند النحاة قد توافق مع بعض الدلالات المعجمية لهذه المادة اللغوية، وجاءت في المعجم الوسيط: "(الصَّدارة) التَّقَدُّم، يُقَال: فلَان لَهُ الصَّدارة فِي الْقَوْم،

(1) نتائج الفكر في النحو: 312.

(2) "الصِّدارُ: ثَوبٌ رأسُه كالمِقْنَعَةِ، وأسفلُه يُغَشِّي الصَّدْر والمَنْكِبَيْنِ تَلْبَسُه النِّساءُ" كتاب العين: صدر.

(3) انظر كتاب العين: .

(4) القصص: من الآية 23.

(5) تفسير اللباب: 236/15 .

(6) صدر.

و(عِنْد النُّحَاة) اخْتِصَاص الْكَلِمَة بوقوعها أول الْكَلَام كأسماء الِاسْتِفْهَام"[1]، فالصدارة هي الموقع المستحق لبعض الكلمات في جملتها وتكون واجبة لها.

ويرتبط مفهوم الصدارة بالرتبة، فكل ما كان واجب التقدم كانت رتبته محفوظة[2]، ولا يمكن أن ننظر إلى مفهوم الصدارة على أنه وجوب التقدم مطلقا، ولكن اختص بهذا ما كان تقدمه واجبا في جملته، وهي الأدوات الداخلة على الجمل كأدوات الاستفهام وغيرها، أما ما كان تقدمه لازما على ما دخل عليه من مفردات كحروف الجر بالنسبة إلى مجرورها، وكذلك حروف العطف فليس من باب التصدير المراد، وكون الكلمة لها الصدارة في جملتها دليل على اهتمامهم بدلالتها المؤثرة في مضمون الجملة، وقد اختصت أدوات المعاني بخاصية التصدير، وذلك لدخولها دلاليا على مضمون جملتها، يقول ابن جني: "ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم"[3]، فلذلك منع النحاة أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعللوا تقديم هذه الأدوات الداخلة على الجمل لأن معانيها مقصودة أولا؛ حتى لا ينصرف ذهن السامع إلى أن الجملة خالية منها، يقول العكبري: "... جعل الِاسْتِفْهَام وَالنَّفْي فِي أول الْكَلَام ليستقر مَعْنَاهُ فِي النَّفس، وَلَو أخر لثبت فِي النَّفس معنى ثمَّ أزيل"[4]، وقد وظف النحاة فكرة الرتبة في الاحتجاج للمسائل النحوية، ونلتمس هذه النظرة لدى ابن هشام في رده على منع دخول اللام على خبر إن إذا تقدم معمولها عليها، فاحتج لجواز المسألة بالسماع أولا ثم قال: "وأما فساد

(1) صدر.
(2) انظر اللغة العربية مبناها ومعناها: 126.
(3) الخصائص: 125/1 .
(4) مسائل خلافية في النحو:110، وانظر دور الرتبة في الظاهرة النحوية: 114-115.

التعليل فلأن هذه اللام مقدمة من تأخير، فهي إنما تحمي ما هو في حيّزها الأصلي أن يتقدم عليها، لا ما في حيزها الآن"[1]

وقد تتعارض صدارة الكلمة مع أصل الرتبة فتكون الكلمة حقّها التأخير من حيث رتبتها، ولكونها تحمل دلالة تدخل على مضمون الجملة كان حقها التصدر، قال ابن جني: "ومن ذلك أيضًا قولهم: أيهم تضرب يقم زيد. فـ "أيهم " من حيث كانت جازمة لـ"تضرب " يجب أن تكون مقدمة عليها ومن حيث كانت منصوبة بـ" تضرب" يجب أن تكون في الرتبة مؤخرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعي لفظي. لو كان التعادي والتخالف في المعنى لفسد"[2]، ويشير د. تمام حسان إلى أن الصدارة تعمل على تحديد الوظيفة الدلالية المؤثرة على الجملة، فبالتالي يقع الفرق بين الكلمات المتحدة في الوظيفة الإعرابية، فتكون الكلمات التي هي من أدوات المعاني لها الصدارة، قال: "وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة، فالصدارة هنا هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الظرف؛ لأن الظرف يتقدّم على مدخوله نحو: "أزورك متى أهلَّ رمضان"، ولكن هذا الظرف إذ تعدَّدَ معناه الوظيفي، فأصبح أداة شرط لزم الصدر في الجملة، فتصير الجملة الشرطية: "متى أهل رمضان أزرك"، ولا تكون متى في الشرط إلّا في هذا الموضع"[3].

وتكتسب بعضُ الأدواتِ الصدارةَ لوقوعها في موقع معين، فإن اختلف موقعها فقدت حق الصدارة، وهذه المسألة أشار إليها الدسوقي في حاشيته على مختصر المعاني، عند حديثه

(1) الأشباه والنظائر في النحو: 483/1.

(2) الخصائص: 348/1.

(3) اللغة العربية مبناها ومعناها: 126.

عن فاء السببية أن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها؛ لأنها من الأدوات التي لها الصدارة، فقال: "...استشكل بأن فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن لها الصدارة، والجواب: أنه لا يثبت لها هذا الحكم- أعنى الصدارة- إلا إذا وقعت في موضعها من توسطها بين جملتين لفظا، فإن لم تتوسط بين الجملتين، لم تمنع من العمل المذكور كما هنا، على حد ما ذكروا في قوله تعالى: { ❐◆❻◆✸ ▫♦▤♦❸ }[1] من أن الفاء واقعة في غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لإفادة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل في ذلك المعمول"[2].

وما يلزم صدر الكلام لما كانت رتبته محفوظة في أول جملته، اختص بأمور وأحكام[3] منها:

أنه لا يجوز أن يعمل فيها عامل قبلها، فلا تقع في حيز تأثير عامل قبلها، وأما ورود (رب) في أول جمل الخبر الذي جاء في البيت:

أماويُّ إنّي رُبَّ واحِد أمّه ... ملكْتُ فَلَا أسْرٌ لَدَيَّ وَلَا قَتْلُ

وغيره من مجيء (رُبَّ) في موقع ظاهره أنها معمولة لغيرها، فجعل أبو حيان أن حكم الصدارة لها في أغلب حالاتها[1]، ويرى غيره أنها في مثل البيت السابق وغيره أنها باقية على الصدارة؛ وذلك في جملتها التي هي واقعة خبرا[2]،

(1) المدثر : 3 .

(2) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: 17.

(3) ينظر الأصول في النحو، ابن السراج: 234/2، الجملة العربية تأليفها واقسامها: 70-72، والصدارة في النحو العربي: 444 وما بعدها.

أن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها، وذلك أن ما بعدها واقع تحت التأثير الدلالي لها، أي: أن مفهومها الداخل على مضمون جملتها قد تسلط على كل أجز التركيب.

لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، قال ابن يعيش: " ... وإنّما صار للاستفهام صدرُ الكلام؛ لأنه جاء لإفادةِ معنى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما، كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"[3].

يكتسب مضافها وحرف الجر الداخل عليها حكهما في التصدير، إذا كان ما له الصدارة مبتدأ يجوز حذف الضمير الرابط من جملة خبرها.

الأدوات التي لها صدر الكلام

هذه الأدوات هي أدوات المعاني، وقد خصصها التزامها بالصدارة حفظَ رتبتها، أي موقعها الذي تؤثر منه في الجملة، وتؤدي فيه وظيفتها، وتنوعت هذه الأدوات من حيث الوظائفُ النحوية في الجملة، فمنها ما يحدث تأثيرا لفظيا فيما دخلت عليه كأدوات الشرط، ومنها ما لا يحدث تأثيرا كأدوات الاستفهام والسين وسوف، ومنها ما كان لها عمل في اللفظ دون المحل مثل ربَّ عند كثير من النحاة، وسأتناول بعرض موجز لبعض هذه الأدوات فيما يتعلق بأحكامها من حيث الصدارة والرتبة.

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب: 1741/4.

(2) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: 287/2.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 113/7.

أدوات الشرط

الشرط من الأساليب النحوية التي تحمل دلالة السببية والمجازاة، وذلك أن طرفي الشرط يكون أحدهما سببا للآخر وجزاء لوقعه، وإنما اكتسب طرفي الشرط هذه الخاصية بعد دخول الأداة عليها، وهذه الأداة تقوم بوظيفة الارتباط الشرطي بين الجملتين فيصيران جملة واحدة وتكسبهما تلازما[1]، وعد كثير من النحاة أدوات الشرط من المبهمات[2]، وقال أبو حيان: "أدوات الشرط، وهي كلمٌ وضعت؛ لتعليق جملة بأخرى"[3]، وإلى جانب وظيفة الربط بين الشرط والجواب، فهي تقوم بجزم فعل الشرط وفعل الجواب.

ولهذه الأدوات حق الصدارة في جملتها، وتختص بجملة أحكام منها أن لا يليها إلا فعل (ظاهر أو مقدر)، وذلك في غير (لولا) فإن جملتها الأولى لا تكون إلا اسمية، وهذه الخاصية جعلتها تؤثر على رتبة ما بعدها، ولذلك خرجوا ما جاء في بعض صور التركيب الشرطي من ذكر الاسم بعد الأداة نحو: (إنْ زيدٌ جاء فأكرمه) على تقدير فعل رافع لزيد، يدل عليه المذكور، ولا يجيزون رفعه بالابتداء، وذلك لاشتراطهم أن تكون جملة الشرط متصدرة بفعل، يقول أبو الحسن الوراق: " فَإِن قَالَ قَائِل: فَبِأَي شَيْء يرفع الِاسْم بعد حرف الْجَزَاء، وَقد شغلت الْفِعْل بضميره، وَهُوَ مفعول فِي الْمَعْنى؟
قيل لَهُ: يرفع على إِضْمَار فعل مَا لم يسم فَاعله، كَأَنَّك قلت: إِن يكرم زيد تكرمه يأتك، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِأَن الْفِعْل إِذا لم يسم فَاعله لَا يتَغَيَّر معنى، وَلَو سميت فَاعِلا لم يكن

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 156/8، بدائع الفوائد: 77.
(2) ينظر المقتضب: 173/3، والإبهام والمبهمات في النحو العربي: 163-166 .
(3) ارتشاف الضرب: 1862/4.

ينْقض عمله، فجريا مجْرى وَاحِدًا، فَوَجَبَ إِضْمَار فعل مَا لم يسم فَاعله، ليَصِح رفع (زيد) .

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ إِذا رفعت (زيدا) بِالْفِعْلِ الْمُضمر فقد جزمت الْفِعْل الظَّاهِر بـ(إِن)، وَقد فصلت بَينهمَا، فَكيف جَازَ ذَلِك وَقد امْتنعت مِنْهُ، إِذْ لم يظْهر الْفِعْل؟

فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن (إِن) عملت فِي الْفِعْل الْمُضمر، وَالْفِعْل الظَّاهِر تَبْيِين لَهُ وتوكيد، والفصل بَين التوكيد والمؤكد، وَالْبَيَان والمبين، بِشَيْء يتَعَلَّق بِالْأولِ جَائِز، فَلهَذَا حسن جزم الثَّانِي إِذا أضمرت الْفِعْل." [1]

وعلى هذا خرجوا قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[2] ، فـ(أحد) مرتفع بفعل مقدر يدل عليه الفعل المذكور، قال الرازي: " الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أَحَدٌ مُرْتَفِعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَتَقْدِيرُهُ: وَإِنِ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِالِابْتِدَاءِ لِأَنَّ إِنْ مِنْ عَوَامِلِ الْفِعْلِ لَا يَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا كَانَ التَّقْدِيرُ مَا ذَكَرْتُمْ فَمَا الْحِكْمَةُ فِي تَرْكِ هَذَا التَّرْتِيبِ الْحَقِيقِيِّ؟

قُلْنَا: الْحِكْمَةُ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ، وَهُوَ إِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الْأَهَمَّ وَالَّذِي هُمْ بِشَأْنِهِ، أَعْنَى"[3]، وعلى مثل هذا خرجوا قوله تعالى: {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ }[4]، وفي المسألة خلاف بين البصرين والكوفيين، وقد بسط ابن الأنباري في الإنصاف هذه المسألة وتناول أقوال النحاة فيها [5].

---

(1) علل النحو، الوراق: 314-315.

(2) التوبة: من الآية 6.

(3) مفاتح الغيب: 530/15، وينظر الكشاف: 14/3.

(4) النساء: 175.

(5) الإنصاف: 1/ 490-493.

وكذلك هذا الحكم يكون لجملة الجواب، فإذا تصدرت باسم جعلوا لها رابطا؛ وذلك أن هذه الجملة لا تصلح أن تكون شرطا، وما جاءت صورته على تصدر الجوب باسم وقد خلت الجملة من الرابط قدروا هذا الاسم فاعلا لفعل مقدر قبله؛ لأن الفعل مع الفاعل محفوظ الرتبة، وهذا التوجيه ارتضاه أبو حيان في تفسيره قوله تعالى: { وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ }[1] و{ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ }[2]، وفي المسألة توجيهات أخر[3].

ومن أحكامها ألاّ يتقدم عليها شيء مما دخلت عليه، وذلك أن الأسلوب الشرطي يسير على أنماط متقاربة في ترتيبها، فكان للأداة ابتداء الجملة ثم الشرط والجواب، وقد يتغير نمط الأسلوب بأن يتقدم شيء من جوابه على الأداة، فينتج عن هذا التغيير أن يضعف تأثير الأداة على الجواب، يقول الرضي: "وهي أن أداتي القسم والشرط أصلهما التصدر، كالاستفهام، لتأثيرهما في الكلام معنىً، ثم إن كلا منهما لكثرة استعمالهم له، وبعدهما عما يؤثران فيه، أي جوابهما، قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه، فيلغى باعتباره، أي: لا يكون في الجوابين علامتاهما، أما الشرط فنحو: آتيك ان تأتني، وأما القسم فنحو: زيد والله قائم، وزيد قائم والله، فيضعف أمرهما، فلا يكون لهما جواب لفظا، وأما من حيث المعنى، فالذي يتقدم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم، لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط، لأنه أكثر دورانا في الكلام"[4]، وذكره ابن هشام تحت عنوان (حذف جملة الجواب) ومثل لها بصورتين، وهي أن يتقدم الجواب، نحو (هو ظالم إن فعل)، والثانية أن يتقدم جزء من الجواب، نحو (هو إن فعل

(1) الشورى: 37.

(2) الشورى: 39.

(3) انظر البحر المحيط: 499-500.

(4) شرح الرضي على الكافية: 2/457-458.

ظالم)[1]، ويقول الجرجاني عن هذه الصور: "وإذا لم يجز تقديم ما ينتصب بفعل الشرط عليه كان تقديم ما ينتصب بفعل الجزاء أبعد؛ لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط"[2]، ونحاة البصرة في هذه المسألة قد راعوا تأثير الأداة فيما دخلت عليه، فأخرجوا ما خالف الرتبة في بناء هذا الأسلوب، وإن كان في معنى التركيب قد أفاد ما أراده المتكلم، واستغنى الكلام بالمذكور، وعللوا ذلك بضعف الأداة، يقول الوراق: "وَاعْلَم أَن جَوَاب الشَّرْط فعلا كَانَ، أَو مُبْتَدأ وخبراً، كَانَ الْغَرَض فِي الْجَواب اسْتغْنَاء الْكَلَام، فاستغنى الْكَلَام بِهِ، إِلَّا أَنه لَا يجوز أَن تعْمل فِيهِ (إن)، لِأَنَّهَا حرف، والحروف ضَعِيفَة الْعَمَل، فَلَا يجوز أَن تعْمل فِيمَا قبلهَا، كَقَوْلِك: أكرمك إِن تأتني، وَالْأَحْسَن إِذا قدمت الْجَواب أَن يكون مَا بعد (إن) فعلا مَاضِيا، ليَكُون مَا بعْدهَا غير مَعْمُول فِيهِ كجوابها، وَيحسن أَن يكون مضارعاً، لِأَن الْجَواب قد تقدم، وَجَاءَت على أَصْلهَا، وَلَيْسَ ذَلِك كتأخير الْجَواب لما ذَكَرْنَاهُ من مُخَالفَة الأَصْل."[3]

وفي اعتبار المتقدم على الأداة جوابَ شرطٍ أو هو دالٌّ على الجواب رأيان، الأول ما ذهب إليه علماء الكوفة، وذلك أن هذا المذكور مرتبط في الذهن بالشرط، والمذهب الثاني رأي علماء البصرة، وذلك لئلا يقعوا في مخالفة رتبة مكونات الأسلوب الشرطي[4]، وابن القيم يعرض هذا الخلاف ويناصر رأي الكوفيين، قال: "وهو اختيار الجرجاني"[5]

(1) ينظر مغني اللبيب: 647/2 .

(2) المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1120.

(3) علل النحو: 441 .

(4) انظر الخلاف في هذا المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: 496-500، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 130-131 .

(5) انظر بدائع الفوائد: 86/1-87.

ما النافية

(ما) أداة من أدوات النفي، وهي حرف، وتكون عاملة وغير عاملة، فإذا دخلت على الجملة الفعلية لم يكن لها عمل، وإنما تكتفي بوظيفة نفي الجملة، أما إذا دخلت على الجملة الاسمية فقد أعملها الحجازيون بشروط[1]، ومن شروط عملها أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها[2]، وعلل النحاة ذلك بأنها عملت تشبيها لها بليس، فعملها ليس بحق الأصالة فهي فرع، والفرع دون الأصل فلذلك اعتراها الضعف، فكان عملها أضعف[3].

وقد أشكل على النحاة قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرٌ

وقد خرّجوا البيت على عدة أوجه حتى لا تنخرم القاعدة [4]، وتباينت هذه الوجوه، وقال سيبويه عند ذكره البيت: " وهذا لا يكاد يُعرَفُ"[5]، أما المبرد فقد اعترض على هذا بقوله: "فالرفع الْوَجْه وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين وَذهب إِلَى أَنه خبر مقدم وَهَذَا خطأ فَاحش وَغلط بَين"[6]، والبغدادي في الخزانة تناول توجيهات البيت بشيء من التفصيل، وعند عرضه

(1) انظر مغني اللبيب: 303/1 .
(2) انظر غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: 104/3.
(3) انظر النكت: 86، واللباب في علل البناء والإعراب: 176/1.
(4) ذكرت كثير من كتب النحو هذه الأوجه، انظر توجه اللمع: 146، .
(5) الكتاب: 60/1.
(6) المقتضب: 191/4، وانظر الانتصار لسيبويه على المبرد: 54.

هذه التوجيهات ذكر قول الأعلم: " وَالَّذِي حمله عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ أصحّ عِنْدِي وَإِن كَانَ الفرزدق تميمياً؛ لأنّه أَرَادَ أَن يخلّص الْمَعْنى من الِاشْتِرَاك، وَذَلِكَ أَنه لَو قَالَ فِيهِ: إِذْ مَا مثلُهم بشر بِالرَّفْع لجَاز أَن يتوهّم أَنه من بَاب مَا مثلك أحدا إِذا نفيت عَنهُ الإنسانية والمروءة فَإِذا قَالَ: مَا مثلهم بشر بِالنّصب لم يتَوَهَّم ذَلِك وخلص الْمَعْنى للمدح دون توهّم الذمّ فتأمّله تَجدهُ صَحِيحا"[1]، فالذي رد به الأعلم التوجيه الدلالي المترتب على اختلاف الرتبة بين الصورتين الصورة القياسية (ما + اسمها + خبرها) والثانية التي جاءت على قول الفرزدق (ما + خبرها + اسمها)، وذكر النحاة شاهدا آخر على إعمال (ما) مع تقدم خبرها، وهو:

أما واللهِ عالم كلِّ غَيْب ... ورب الحجر والبيت العتيقِ

لو انّك يا حُسَيْن خُلِقْت حرا ... وما بالحُرِّ أنت ولا الخليقِ

ذكر ابن مالك أن أبا علي استشهد بهذا البيت "بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب"[2]

لا النافية

لا النافية جاءت في اللغة على عدة صور، فتكون عاملة وغير عاملة، والعاملة **منها المشبهة بـ(ليس)**، وهي التي لنفي الوحدة، ونفى ابن هشام أن تكون دلالتها على نفي الوحدة لا غير، واستشهد على نفيها الجنس بقول الشاعر:

(1) خزانة الأدب: 134/4، والبغدادي قد استعرض كثيرا من الأقوال المتعلقة بالبيت.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 356/1.

تعز فَلَا شَيْءٌ على الأَرْض بَاقِيا ... وَلَا وزر مِمَّا قضى الله واقيا

قال الأنطاكي: " وقد جزم ابن الحاجب أنهما لنفي الجنس،..."[1] يريد (لا) المشبهة بـ(ليس) والمشبهة بـ(إن)، أما شروط عملها فقال ابن يعيش: " وأمّا "لَا" المشبّهة بـ "ليس" فحُكْمُها حكمُ "ما" في الشَّبَه والإعمال. ولها شرائطُ ثلاثٌ: أحدها أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسمُ مقدَّمًا على الخبر. والثالث أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره"[2]، واستعمالها عاملة عمل ليس قليل، وقال الرضي: " والظاهر أنه لا تعمل عمل ليس إلا شاذا لا قياسا، ولا يوجد ف كلامهم خبر لا منصوبا كخبر (ما) وليس"[3].

ومنها المشبهة بـ(إنَّ)، وهي التي لنفي استغراق الجنس[4]، قال ابن يعيش: "لأنها جوابُ (ما كان) على طريقةِ (هل من رجلٍ في الدار؟) فدُخولُ (مِنْ) في هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختصّ بالنكرات لشُمولها"[5]، وقد اتفقتا في بعض شروط عملها، فلا تعمل إلا في النكرات، ولا أن يتقدم شيء مما بعدها عليها[6].

وأيضا من شروط عملها ألا يتقدم خبرها على اسمها[7]، ويبطل عملها إذا تغير نظام الرتبة فيما دخلت عليه، وذلك نحو قوله تعالى: { لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ }[8]،

(1) غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: 581/2، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: 384/1، ومعاني النحو: 363/1.

(2) شرح المفصل: 109/1.

(3) شرحه على الكافية: 293/1، وانظر غنية الأريب: 578/2.

(4) انظر مغني اللبيب: 240/1 .

(5) شرح المفصل لابن يعيش: 105/1.

(6) انظر الأصول في النحو: 1/ 235.

(7) انظر رصف المباني: 262.

(8) الصافات: 47.

لام الابتداء

تدخل لام الابتداء على الجملة الاسمية، لتوكيد مضمون جملتها[1]، نحو لَزيدٌ قائمٌ، ونحو قوله تعالى: { لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ }[2]، قال الزجاجي: "تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها ...وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يقدر بعض الناس قبلها قسما"[3]، وتدخل أيضا على الفعل المضارع، نحو: { وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ}[4]، ويرى بعض النحاة أنها إذا دخلت على المضارع ولم تسبع بـ(إنَّ) فهي على تقدير مبتدأ، نحو قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}[5] قال الزمخشري: " ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدإ وخبر، وأن يكون أصله ولأنت سوف يعطيك"[6].

وإنما كان لها صدر الكلام، لأنها دخلت لتوكيد مضمون الجملة، وذلك كما استحقت همزة الاستفهام الصدر لدخولها على مضمون جملتها، وكذلك ما النافية وغيرها، قال المالقي: "ولذلك كانت حروفا معلقة لما قبلها عن العمل فيما بعدها"[7]، وقد تتخلف عن الصدارة إذا اجتمعت مع (إنَّ)، نحو إنَّ زيدا لقائمٌ، ومحل هذه اللام قبل المبتدأ، ولكنهم أخروها لما

(1) انظر الجنى الداني: 124.
(2) الحشر: 13.
(3) كتاب اللامات: 78.
(4) النحل: 24.
(5) الضحى: 5.
(6) الكشاف: 6/ 392.
(7) رصف المباني: 231.

أرادوا المبالغة في التوكيد[1]، أو هي لإصلاح اللفظ كما ذكر ابن جني[2]، وذلك أنهم كرهوا التقاء حرفين للتوكيد؛ فأخروا اللام[3]، وأما ما ورد من المنقول عن العرب، وهو

أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضي من اللحم بعظم الرقبه

فحكموا عليه بأنه نادر، أو على تقدير مبتدإ محذوف، أي: لهي عجوز، وقيل تقدير مبتدإ محذوف ضعيف؛ لتنافي الحذف مع التأكيد[4].

السين

من أدوات المعاني غير العاملة تدخل على الفعل المضارع وتؤدي وظيفة دلالية، وهي تخصيص الفعل بزمن الاستقبال، فلذلك سميت بـ(حرف التنفيس) أو (حرف استقبال)[5]، وأما قول الشاعر:

فإني لست خاذلكم، ولكن ... سأسعى الآن إذ بلغت أناها

فإنه أراد تقريب المستقبل، ولم يرد به الحاضر[6]،

وهي من الحروف البادئة فتأتي في مقدمة الفعل، وعند دخولها عليه تصير معه بمنزلة جزء منه[7].

---

(1) نفسه: 233 .

(2) الخصائص: 1/ 300.

(3) نفسه: 315/1.

(4) الجنى الداني: 128.

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 148/8، ومغني اللبيب: 138/1.

(6) انظر التذييل والتكملة في شرح التسهيل: ا/ 82، والجنى الداني: 59.

(7) مغي اللبيب: 138/1.

والفعل الداخلة عليه السين لا يتقدم معموله عليه، قال بدر الدين بن فرحون: " و(السين) للاستقبال، ولها صدر الكلام، فلا يحسن أن تقول: قومًا ستأتي؛ لأنها من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم، فكان لها الصدر، كحروف الاستفهام والنفي والتمني"[1]، وقد علل السهيلي منع التقدم بسببين:

الأول أن الدلالة الزمنية التي أكسبتها السين للفعل تحقق بإضافة الفعل إلى ما قبله، "فإن كان قبله ظرف أخرجته " السين " عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام".

والسبب الثاني أن هذا الحرف من حروف المعاني التي قد نوى المتكلم إدخالها على مضمون جملتها، قال: "ووجه ثان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن (السين) و(سوف) من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: (زيداً سأضرب)"[2] .

الخاتمة:

وأخيرا فهذا عرض موجز حاولت فيه الوقوف على علاقة حق الصدارة بالرتبة، ولا شك في أن مفهوم الرتبة أعم وأشمل من الصدارة، فالرتبة كما قسمها د. تمام حسان محفوظة وغير محفوظة، وكذلك ليس كل ما كان محفوظَ الرتبة يكون له الصدارة، بل تحفظ الرتبة لغير ذلك أيضا، جاء في شرح التصريح: "وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في: ضرب موسى عيسى"[3].

(1) العدة في إعراب العمدة: 248/2.

(2) نتائج الفكر في النحو: 94.

(3) شرح التصريح على التوضيح: 432/1 .

والصدارة تمنح للعنصر اللغوي المتمتع بها حق المحافظة على نسق تركيبي، وينتج عن تغيير هذا النسق أن يفقد العنصر حق الصدارة، أو يفقد تأثيره فيما دخل عليه إذا كان من الأدوات العاملة.

ومما ينبغي الوقوف عليه مسألة العلاقة بين العامل النحوي والرتبة، وهذه العلاقة أولاها الأوائل اهتماما خاصا في الدرس النحو، ولكن لم يرتضيها بعض العلماء المتأخرين مثل د. تمام حسان الذي قام بنقد فكرة العامل، وأرجع دوره الدلالي إلى فكرة تظافر القرائن.

وختاما أسأل الله التوفيق والسداد، فإن كنت أصبت فذلك بتوفيق الله وفضله، وإن أخطأت فمن نفسي.

والحمد لله أولا وآخرا وصلى وسلم على نبيه الكريم

قائمة المصادر والمراجع

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (802هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1407هـ – 1987م.

الإبهام والمبهمات في النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار الوفاء، المنصورة، 1408هـ –1987م.

الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(911هـ)، الجزء الأول، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية– دمشق، 1407هـ–1987م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج (316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ– 1996م.

الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (646هـ)، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.

الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد (332هـ)، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1416هـ–1996م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، (577هـ)، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م.

بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن القيم الجوزية (ت: 751هـ)، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مجمع الفقه الإسلامي جدّه.

البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث.

بناء الجملة العربية، محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب القاهرة.

البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م.

التذييل والتكملة في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق حسن الهنداوي، الجزء الأول، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.

توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق فائز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ- 2002م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.

الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ-1992م

حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز (دراسة في المجاز الأسلوبي واللغوي)، سمير معلوف، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، 1996.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 1418هـ- 1997م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الخامسة، 2011م.

الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2009م.

دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 2008م.

دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: 471هـ)، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ – 1992م.

دور الرتبة في الظاهرة النحوية، عزام محمد ذيب إشريدة، (رسالة ماجستير)، الجامعة الهاشمية، 2003م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (702هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.

شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية (بيضون)، لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ– 2002م.

شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري (905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ– 2000م.

شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686 هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس – ليبيا، ط2، 1996م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمد بن مالك (672هـ)، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، دار المأمون، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402هـ-1982م.

شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة – مصر.

ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت: 669هـ) تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1980 م.

العدة في إعراب العمدة، بدر الدين أبو محمد عبد الله بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى. (المكتبة الشاملة).

علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م.

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، مصطفى بن الحاج حسن الأنطاكي (1100هـ)، تحقيق حسين صالح الدبوس وآخرون، دار عالم الكتب الحديث، إربد، عمان، الطبعة الأولى، 2011م.

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.

كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1405هـ- 1985م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر(ت538هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة، الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1998م.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.

اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، 1994م،

مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (616هـ)، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ 1992م.

معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.

مفاتيح الغيب التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:3 – 1420 هـ.

المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م.

المقتضب، المبرد(285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.

معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) دار مكتبة الحياة – بيروت، ج . 3/ 1378 هـ – 1959 م

ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت: 708هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412 هـ - 1992 م

نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د . ط، 1413هـ-1992م.

نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، الأردن – أربد، ط2، 1435هـ-2014م.